أجندة ترامب الثانية: إرهاصات ولادة عالم جيوسياسي جديد

يوسف عنتار*

المقدمة

لم تمض أيام قلائل على تولي ترامب مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية حتى تفتقت عبقريته المعتادة عن أفكار تشبه في بدايتها جعجعة تمزج بين الوعد والوعيد، والأوامر والنواهي، مما جعل العالم بأسره يعيش نوعا من المخاض بين العسر واليسر، تبعا لما قد يلتقطه كل من يحسب نفسه صديقا أو عدوا، ووفقا لما ستسفر عنه الأيام القادمة حين توضع كل القضايا والملفات على طاولة ساكني البيت الأبيض، وتتكشف أمام حاكم هذا البيت الخريطة الجيوسياسية والجيواقتصادية للعالم، ليحسم في نوع اللعبة وآلياتها، التي سيختار قواعدها ترامب، ومن جعلهم إلى جانبه كتابا ومستشارين.

تنطوي سياسات ترامب المستقبلية، في خضم زخم التصريحات والتوقيعات التي ما فتئ يعلن عنها على شاشات الإعلام المرئي ومواقع التواصل، على قضايا محورية تشمل العلاقات الدولية، التوترات الجيوسياسية، الهجرة، التجارة، الطاقة، وأمن الحدود. ففي ظل عالم يشهد تحولات سريعة في موازين القوى، لا بد من دراسة تأثير عودة ترامب إلى الحكم في سياق الأحداث الجيوسياسية الحالية وأثرها المحتمل على التحالفات والاصطفافات الدولية وبيئة الأمن العالمي.

في هذا الإطار، تسلط الدراسة الضوء على السيناريوهات المختلفة التي قد تنتج عن سياسات ترامب في ولايته الثانية، وتناقش تأثيرها على التحالفات الدولية، اقتصاد العالم، وعلى استقرار النظام الدولي ككل. ومن ثم تطرح الدراسة سؤالين محوريين مع إيماننا كما تذهب العديد من الأبحاث والدراسات أن العالم غارق في اللايقين:

كيف يمكن أن تؤثر سياسات ترامب في ولايته الثانية المعلن والمسكوت عنها إلى حد الآن، على الاستقرار العالمي وموازين القوى؟ وهل ستؤدي إلى عزلة أمريكية أم إلى تعزيز نفوذ واشنطن بطرق جديدة؟

(*) أستاذ العلاقات الدولية والعلوم السياسية جامعة محمد الأول بوجدة-المملكة المغربية-

وللضرورة المنهجية يستدعي الجواب عنهما تقديم مجموعة من الفرضيات تمهيدا لبسط السؤالين:

– قد تؤدي سياسات ترامب التوسعية وتصريحاته المثيرة للجدل إلى تصاعد التوترات مع الحلفاء التقليديين، مما يفسح المجال أمام قوى كبرى مثل الصين وروسيا لتعزيز نفوذها.

– قد تسهم سياسات ترامب في مزيد من العزلة الدولية للولايات المتحدة، حيث تسعى الدول المتضررة إلى تقليل اعتمادها على واشنطن وبناء تحالفات بديلة.

– رغم الجدل المحيط بسياسات ترامب، قد يتمكن من تحقيق بعض المكاسب المحدودة عبر الضغط الاقتصادي والدبلوماسي دون تحقيق أهدافه الكبرى.

– قد يسعى ترامب إلى إعادة هيكلة النظام العالمي عبر صفقات سياسية واقتصادية مع القوى الكبرى، مما قد يؤدي إلى تغير جذري في موازين القوى الدولية.

وعليه، تنظر الورقة في محتوى سرديات خطاب ترامب أولا، ثم الوقوف عند الاستفزازات التي أحدثها الخطاب من خلال مختلف القراءات وردود الأفعال الأولية ثانيا، منهيا الورقة بإظهار المعالم الأولى لنوايا ومدركات الرئيس ترامب على أن يتخلل كل محور طرح سيناريوهات محتملة تلامس بنوع من التطفل على حقل المستقبليات، وبموضوعية ما الممكن توقعه جيوسياسيا.

أولا: سرديات خطاب دونالد ترامب بحمولات سياسية واقتصادية وأمنية

مع عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في ٢٠ يناير ٢٠٢٥، بدأ في تنفيذ سياسات توسعية تعكس توجها إمبرياليا جديدا، حيث كرر مطالبته بضم كندا كولاية أميركية، والسيطرة على غرينلاند، واستعادة قناة بنما، وحتى امتلاك قطاع غزة. كما أصدر أوامر تنفيذية لإعلان حالة الطوارئ في مجالات الهجرة، التجارة الدولية، والقطاعات العسكرية والطاقة، في خطوة لتعزيز مكانة الولايات المتحدة وإعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية[١].

أ– على المستوى الداخلي: ترامب الخارق من أجل رفاهية ووحدة أمريكا

في بداية ولايته الثانية، أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سلسلة من إعلانات الطوارئ المتعلقة بملفات حساسة مثل الهجرة، التجارة الدولية، الطاقة، والقطاع العسكري. وقد أثارت هذه الإجراءات جدلا واسعا بين مؤيدين اعتبروها ضرورية لحماية المصالح الوطنية ومعارضين رأوا فيها تجاوزا للحقوق الدستورية وانتهاكا للاتفاقيات الدولية.

١- الهجرة: تشديد السياسات و إعادة العمل ببرامج سابقة

في فبراير ٢٠٢٥، أعلنت إدارة الرئيس ترامب عن حزمة من الإجراءات الصارمة لتعزيز الأمن على الحدود الجنوبية مع المكسيك. شملت هذه الإجراءات نشر قوات عسكرية إضافية على الحدود، إلى جانب إعادة تفعيل برنامج "ابق في المكسيك"، الذي يلزم طالبي اللجوء بالبقاء في المكسيك أثناء معالجة طلباتهم. كما قررت الإدارة إنهاء حالة الحماية المؤقتة للمهاجرين الهايتيين الذين دخلوا الولايات المتحدة خلال فترة حكم الرئيس السابق جو بايدن(٢).

وقد قوبلت هذه السياسات بانتقادات واسعة من منظمات حقوق الإنسان، التي اعتبرتها مخالفة للدستور الأمريكي ومبادئ اللجوء الدولية. كما لاقت معارضة من منظمات الهجرة، التي وصفتها بأنها تمييزية وغير إنسانية. ومن الناحية الاقتصادية، أثرت هذه الإجراءات على المجتمعات الحدودية التي تعتمد على العمالة المهاجرة والتجارة عبر الحدود، مما أدى إلى تصاعد التوتر بين الحكومة الفيدرالية والسلطات المحلية في الولايات الجنوبية(٣).

٢- الرسوم الجمركية ومحاولة إعادة التوزان لميزان المدفوعات الأمريكي

في إطار إستراتيجيته لحماية الصناعات الأمريكية، فرض الرئيس ترامب في نونبر ٢٠٢٤ تعريفات جمركية جديدة على الواردات من دول مثل كندا والمكسيك والصين، سارية المفعول اعتبارا من ٢٠ يناير ٢٠٢٥ . شملت هذه الإجراءات فرض رسوم بنسبة ٢٥٪ على جميع واردات الصلب والألمنيوم القادمة من كندا، مما رفع إجمالي الرسوم المفروضة على هذه المنتجات إلى ٥٠٪ (٤).

أما فيما يتعلق بالصين، فقد فرضت إدارة ترامب في فبراير ٢٠٢٥ رسوما جمركية إضافية بنسبة ١٠٪ على جميع المنتجات المستوردة من الصين، وذلك كرد فعل على أزمة الوفيات الناتجة عن تعاطي الفنتانيل في الولايات المتحدة، والتي حملت واشنطن بكين مسؤوليتها(٥). وقد أضيفت هذه الرسوم إلى التعريفات الجمركية التي فرضت خلال ولاية ترامب الأولى، والتي بلغت ٢٥٪ على بضائع صينية بقيمة ٣٧٠ مليار دولار. في المقابل، ردت الصين بفرض رسوم جمركية بنسبة ١٥٪ على وارداتها من الفحم والغاز الطبيعي المسال الأمريكي، و١٠٪ على النفط وبعض السلع الأخرى مثل الآلات الزراعية والمركبات(٦). بذلك، تراوحت نسبة التعريفات الجمركية التي فرضتها إدارة ترامب على الصين خلال ولايته الثانية بين ١٠٪ و٢٥٪، بناء على نوعية المنتجات المستوردة، مما أدى إلى تصاعد التوترات التجارية بين البلدين وتأجيج المخاوف بشأن مستقبل العلاقات الاقتصادية بين القوتين العظميين(٧).

وفي ٢ أبريل ٢٠٢٥، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب فرض رسوم جمركية

شاملة على واردات عشرات الدول، تراوحت بين ١٠٪ و٤٩٪، في محاولة لإعادة التوازن إلى التجارة الدولية، رغم استثناء بعض المنتجات ضمن اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا. وتعد هذه الخطوة نقطة تحول في النظام التجاري العالمي، حيث حذر خبراء اقتصاديون من تداعياتها على الاستقرار العالمي، معتبرين أنها تهدد بتفكيك نظام التجارة الحرة[٨]. وقد رفعت الرسوم الجديدة معدل إرادات الجمارك الأميركي على الواردات من ٢,٥٪ إلى ٢٢٪، وهو ما اعتبر تغييرا هيكليا كبيرا في السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة، قد يدخل عدة دول في حالة ركود. وعلى الرغم من ترويج ترامب لها كأداة لخفض الأسعار، فإن مؤسسات أميركية كبرى حذرت من أنها سترفع التكاليف وتضر بالمستهلكين والشركات المحلية. وكانت الصين أكبر المتضررين برسوم تصل إلى ٥٤٪، تلتها دول آسيوية وأفريقية وأوروبية مثل فيتنام، تايلند، تايوان، سويسرا، والهند، حيث تجاوز العجز التجاري الأميركي مع معظمها عشرات المليارات من الدولارات[٩].

وفي خضم تلاحق الأحداث وتوالي الأخبار في عالم الاقتصاد الأمريكي لا غرابة أن نسمع تعليق الرئيس الأمريكي لهذه الرسوم لمدة تسعين يوما، فاتحا مجال المفاوضات مع العديد من الدول باستثناء الصين التي لوحظ نوع من الارتباك والتوتر بين العديد من المسؤولين الأمريكيين في مجال التجارة الخارجية حيال السياسية المتفق والمجمع على تبنيها في مواجهة ما يعتقده ترامب خطرا صينيا على ميزانها التجاري، وهذا ناتج عن سوء تقدير النتائج المحتملة على الاقتصاد الأمريكي الكلي.

٣- قطاع الطاقة: تعزيز الوقود الأحفوري وزيادة الإنتاج المحلي

في ٢٠ يناير ٢٠٢٥، أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إعلانا لحالة الطوارئ الوطنية في قطاع الطاقة، بهدف خفض تكاليف الطاقة وتعزيز الإنتاج المحلي. ركزت هذه المبادرة على دعم الوقود الأحفوري، وتقليل الاعتماد على واردات الطاقة، مع تحفيز زيادة إنتاج النفط والغاز الطبيعي، مما عزز مكانة الولايات المتحدة كمصدر رئيسي للطاقة[١٠].

على الصعيد الاقتصادي، ساهمت هذه السياسات في ارتفاع إنتاج النفط والغاز، مع توقعات بوصول إنتاج النفط الخام إلى مستويات غير مسبوقة بحلول نهاية عام ٢٠٢٥, كما أسهم توسع قطاع الطاقة التقليدية في خلق فرص عمل جديدة، ما عزز معدلات النمو الاقتصادي[١١].

لكن هذه الإستراتيجية قوبلت بانتقادات منظمات بيئية، التي اعتبرت أن تعزيز استخدام الوقود الأحفوري يتعارض مع الجهود العالمية للحد من تغير المناخ. ورغم

ذلك، استمر قطاع الطاقة في التحول نحو المصادر المتجددة، حيث شكلت الطاقة الشمسية ٨٤٪ من القدرة الكهربائية الجديدة المضافة في عام ٢٠٢٤، مما يعكس التوازن بين تطوير الطاقات النظيفة وتعزيز أمن الطاقة(١٢).

٤- القطاع العسكري: تغييرات في السياسات الدفاعية و إجراءات جديدة

بداية عام ٢٠٢٥، وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عدة أوامر تنفيذية تهدف إلى إعادة هيكلة السياسات الدفاعية وتعزيز القدرات العسكرية للولايات المتحدة. ومن أبرز هذه القرارات:

إعلان حالة الطوارئ الوطنية على الحدود الجنوبية: في ٢٠ يناير ٢٠٢٥، أعلن ترامب حالة الطوارئ الوطنية على الحدود مع المكسيك، مبررا ذلك بضرورة وقف جميع عمليات الدخول غير القانونية، وبدء إجراءات ترحيل الأفراد الذين صنفتهم السلطات الأمريكية كـ" مجرمين أجانب " (١٣).

إعادة العسكريين المفصولين بسبب رفض لقاح كورونا: تضمنت الأوامر الجديدة إعادة الأفراد العسكريين الذين تم تسريحهم بسبب رفضهم تلقي لقاح كوفيد-١٩ خلال فترة انتشار الجائحة، في خطوة أثارت جدلا داخل الأوساط السياسية والعسكرية(١٤).

مراجعة برامج التنوع داخل المؤسسة العسكرية: شملت الإصلاحات مراجعة شاملة لبرامج التنوع والتوظيف في الجيش الأمريكي، بهدف إعادة تقييم سياسات التوظيف والترقية ضمن القوات المسلحة(١٥).

إنشاء نظام دفاعي صاروخي جديد: وقع ترامب أمرا تنفيذيا لإنشاء منظومة دفاع صاروخي محلية، مستوحاة من نظام "القبة الحديدية" الإسرائيلي، بهدف تعزيز الحماية من التهديدات الصاروخية المحتملة(١٦).

بينما قد تؤدي هذه السياسات إلى تحقيق بعض المكاسب على المدى القصير، فإنها قد تساهم أيضا في زيادة العزلة الأمريكية، وتوتر العلاقات الدولية، وتصاعد الأزمات الاقتصادية والعسكرية عالميا.

ب- على المستوى الخارجي: ترامب "الجيوسياسي" المنتصر لعظمة أمريكا

مع عودة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، تبرز عدة قضايا دولية معقدة ستختبر سياساته الخارجية. تشمل هذه القضايا الحرب في أوكرانيا، مقترحات إعادة توطين سكان غزة، علاقات الولايات المتحدة مع حلف الناتو وروسيا، الملف النووي الإيراني، واتفاق باريس للمناخ. وتشكل هذه التحديات اختبارا كبيرا للسياسة الأمريكية في ظل مواقف ترامب المتغيرة والمثيرة للجدل.

١- طموحات التمدد شمالا وجنوبا والخوف من عودة الإمبريالية

في سلسلة من التصريحات المثيرة للجدل، أعاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إحياء أحلام التوسع الجغرافي للولايات المتحدة، مشيرا إلى رغبته في ضم كندا كولاية أمريكية جديدة، السيطرة على قناة بنما، وضم جزيرة غرينلاند. هذه التصريحات، التي حملت طابع التهديد أحيانا والتلميح بالمصالح المشتركة أحيانا أخرى، أثارت ردود أفعال واسعة النطاق، سواء من الدول المعنية أو على الساحة الدولية.

•غرينلاند: الأطماع الإستراتيجية تحت غطاء الاستثمار

خلال ولايته الثانية، أعاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب طرح فكرة ضم غرينلاند إلى الولايات المتحدة، مدعيا أن سكان الجزيرة "يرغبون في الانضمام" مؤكدا على أهميتها الجغرافية والاقتصادية[١٧]. لاقت تصريحاته ردا قاسيا من رئيسة وزراء الدنمارك، ميته فريدريكسن، التي وصفت الفكرة بأنها "سخيفة"، ما دفع ترامب إلى التهديد بفرض تعريفات جمركية على الدنمارك[١٨].

في يناير ٢٠٢٥، أرسل ترامب نجله، دونالد ترامب جونيور، في زيارة إلى غرينلاند لدعم فكرة الضم، مشيرا إلى أن "السيطرة على الجزيرة ضرورية للأمن القومي الأمريكي" هذا التصريح أثار غضبا واسعا، حيث أكد رئيس وزراء غرينلاند أن الجزيرة "ليست للبيع"[١٩]. وسعى ترامب إلى إشراك حلف شمال الأطلسي (الناتو) في القضية، بحجة أن السيطرة على غرينلاند ضرورية للأمن الدولي. رغم الضغوط الأمريكية، أكدت الدنمارك أنها ستزيد استثماراتها في الدفاع عن الجزيرة[٢٠].

وفي مارس ٢٠٢٥، وبعد فوز حزب مؤيد للاستقلال في الانتخابات البرلمانية الغرينلاندية، عبر ترامب عن ثقته في أن الولايات المتحدة ستتمكن من ضم غرينلاند قريبا. ومع ذلك، أظهرت استطلاعات الرأي أن غالبية سكان غرينلاند يعارضون الانضمام إلى الولايات المتحدة ويفضلون الاستقلال عن الدنمارك[٢١].

• كندا: الدعوة إلى الوحدة تحت شعار "الرفاهية"

في خطوة مفاجئة، أعاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في يناير ٢٠٢٥ طرح فكرة انضمام كندا إلى الولايات المتحدة، معتبرا أن هذه الخطوة ستعزز رفاهية الكنديين من خلال تحسين الخدمات الصحية، تخفيض الضرائب، وتعزيز الأمن القومي[٢٢]. لكن رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو، رفض هذا الاقتراح بشدة في خطاب ألقاه في ١٥ يناير ٢٠٢٥، مؤكدا التزام كندا باستقلالها وسيادتها الوطنية، بينما وصف المسؤولون الكنديون التصريحات الأمريكية بأنها "استفزازية وغير واقعية"[٢٣].

تصاعدت التوترات في فبراير ٢٠٢٥ عندما هدد ترامب بفرض رسوم جمركية جديدة على الواردات الكندية، مقترحا رفع التعريفات على الصلب والألمنيوم إلى ٢٠٪ و٣٥٪

على التوالي. وقد أثار هذا القرار مخاوف الأوساط الاقتصادية الكندية التي تعتمد بشدة على التبادل التجاري مع الولايات المتحدة[٢٤].

وفي ٢٠ فبراير ٢٠٢٥، جدد ترودو موقف حكومته الرافض للضغوط الأمريكية، وكذا فعل رئيس الوزراء الحالي، مؤكدا أن كندا لن تخضع للابتزاز التجاري، بينما حذر خبراء الاقتصاد من أن هذه السياسات قد تؤدي إلى تفاقم التوترات التجارية بين البلدين، مما يهدد مصالح الشركات والوظائف في كندا والولايات المتحدة على حد سواء[٢٥].

• قناة بنما: تصاعد لغة القوة

في يناير ٢٠٢٥، أعرب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن استيائه من الرسوم المفروضة على السفن الأمريكية المارة عبر قناة بنما، مشيرا إلى تنامي النفوذ الصيني في المنطقة من خلال الاستثمارات الاقتصادية. وهدد باستخدام القوة العسكرية إذا لم يتم تخفيض هذه الرسوم، ما أثار قلقا دوليا واسعا[٢٦].

وردا على ذلك، أكدت الحكومة البنمية على سيادتها المطلقة على القناة، مشيرة إلى أن التهديدات الأمريكية تعيد إلى الأذهان التدخلات السابقة في شؤونها الداخلية. كما شددت بنما على أن إدارة القناة تتم وفق القوانين الدولية، وأن أي تدخل خارجي سيعد انتهاكا صارخا لسيادتها الوطنية[٣٧].

وفي فبراير ٢٠٢٥، أكد الرئيس البنمي، خوسيه راؤول مولينو، رفضه القاطع لأي محاولات أمريكية للسيطرة على القناة، مشددا على أن بلاده ستظل مسؤولة عن حمايتها وإدارتها. في الوقت ذاته، واصلت بنما الاستثمار في تحسين وتوسيع القناة لضمان استمرار دورها الإستراتيجي في التجارة العالمية[٢٨].

وإن لن تقدم أمريكا على تنفيذ ما تفوه به رئيسها الحالي فإنها تبقى إشارة وتذكيرا لمن سيفكر وسيخطط محاولا الاقتراب من عقر دار أمريكا مستذكرا شعار الأمريكيتين لأمريكا، وأن محيطها الإقليمي الحيوي خط أحمر.

٢- الحرب في أوكرانيا: تراجع الدعم الأمريكي والإعلان عن نية التفاوض

مع بداية ولاية ترامب الثانية في يناير ٢٠٢٥، طرأت تغيرات جوهرية على سياسة الولايات المتحدة تجاه أوكرانيا وروسيا. ففي مارس ٢٠٢٥، قرر ترامب تعليق جميع المساعدات العسكرية لكييف، بعد خلاف مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي خلال زيارته لواشنطن. أثار هذا القرار مخاوف بشأن مدى التزام الولايات المتحدة بدعم أوكرانيا في مواجهة روسيا[٢٩].

وفي ١٤ مارس، صرح ترامب بأن هناك "فرصة واعدة" للتوصل إلى وقف إطلاق النار لمدة ٣٠ يوما بين روسيا وأوكرانيا، محذرا من خطورة الوضع العسكري

الأوكراني. وعقب ذلك، أرسل مبعوثه الخاص، ستيف ويتكوف، إلى موسكو للتفاوض، لكن المحادثات فشلت بسبب إصرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على وقف جميع أشكال الدعم الأمريكي لأوكرانيا كشرط أساسي للهدنة(٣٠). في المقابل، ردت الدول الأوروبية بتحركات دبلوماسية مكثفة. ففي ١٥ مارس، استضاف رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر اجتماعا ضم قادة عالميين، بمن فيهم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، والأمين العام لحلف الناتو مارك روته، والرئيس الأوكراني زيلينسكي، وذلك لتعزيز الدعم لأوكرانيا والضغط على بوتين لقبول وقف إطلاق نار غير مشروط(٣١).

٣- مقترح تهجير سكان غزة: جدل دولي واسع

في يناير ٢٠٢٥، طرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خطة مثيرة للجدل لإعادة توطين سكان قطاع غزة في الدول المجاورة مثل مصر والأردن، معتبرا أن " غزة مكان مدمر " . وصرح بأنه ناقش الفكرة مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، وكان يخطط لمناقشتها مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، لكن كلا الزعيمين رفضا الفكرة بشدة، مؤكدين على حق الفلسطينيين في العيش على أرضهم(٣٢).

وبعد ردود الفعل الدولية الغاضبة، تراجع ترامب عن تصريحاته مؤكدا أنه " لن يتم إجبار أي فلسطيني على مغادرة قطاع غزة " . ومع ذلك، رأى الكثيرون أن هذا التراجع ليس إلا محاولة لاحتواء الانتقادات، خاصة أن سياساته السابقة أظهرت دعمه القوي لإسرائيل دون إبداء اهتمام كبير بحقوق الفلسطينيين(٣٣).

أثار هذا المقترح موجة من الانتقادات في الأوساط الدولية، حيث اعتبرته منظمات حقوقية بمثابة انتهاك للقوانين الدولية، ورأت فيه الحكومات العربية محاولة لفرض واقع جديد يتجاهل الحقوق الفلسطينية. كما أدى إلى تفاقم التوترات في الشرق الأوسط، مما يزيد من تعقيد جهود تحقيق الاستقرار في المنطقة(٣٤).

٤- العلاقات الأمريكية مع الناتو وروسيا: ضغوط وتموضع جديد

مع عودته إلى السلطة، أعاد ترامب تشكيل سياسات الولايات المتحدة تجاه حلف شمال الأطلسي (الناتو) وروسيا. في ١٣ مارس ٢٠٢٥، التقى ترامب بالأمين العام للناتو، مارك روته، حيث شدد على ضرورة زيادة الدول الأعضاء لإنفاقها الدفاعي، مشيرا إلى أن بعض الدول الأوروبية لا تفي بالتزاماتها المالية تجاه الحلف. وأشاد روته بموقف ترامب، لافتا إلى أن المفوضية الأوروبية تعمل على زيادة الميزانيات الدفاعية، فيما التزمت كل من المملكة المتحدة وألمانيا بزيادة إنفاقهما العسكري(٣٥).

أما فيما يخص روسيا، فقد أعرب ترامب عن رغبته في إيجاد حل دبلوماسي للصراع في أوكرانيا، مؤكدا ثقته في أن موسكو " لن تعتدي على حلفاء الولايات المتحدة " . كما أكد

أن مبعوثه الخاص، ستيف ويتكوف، يجري محادثات مع الجانب الروسي لمحاولة إنهاء الحرب، على الرغم من العقبات التي تواجه هذه الجهود. تعكس هذه السياسة توجها أكثر براغماتية تجاه موسكو، مقارنة بالإدارات السابقة، حيث يسعى ترامب إلى تخفيف التوترات مع روسيا، مع مواصلة الضغط على حلفاء الناتو لتحمل مسؤوليات مالية وعسكرية أكبر(٣٦).

٥- الانسحاب من اتفاق باريس للمناخ: تداعيات سياسة ترامب على الجهود البيئية العالمية

في ١ يونيو ٢٠١٧، أعلن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ، مبررا ذلك بأن الاتفاقية تضعف الاقتصاد الأمريكي وتضع البلاد في موقف غير متكافئ. وبعد توليه الرئاسة، وقع جو بايدن في ٢٠ يناير ٢٠٢١ أمرا تنفيذيا لإعادة انضمام الولايات المتحدة إلى الاتفاقية، وهو ما أصبح رسميا في ١٩ فبراير ٢٠٢١(٣٧) .

ومع بدء ولايته الثانية في ٢٠ يناير ٢٠٢٥، وقع ترامب مجددا أمرا تنفيذيا يقضي بانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية، مشككا في الأسس العلمية لظاهرة الاحتباس الحراري. وبذلك، انضمت الولايات المتحدة إلى دول مثل إيران وليبيا واليمن في قائمة الدول غير الموقعة على الاتفاقية(٣٨).

يتوقع أن يؤدي هذا القرار إلى عرقلة الجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ، نظرا للدور المحوري الذي تلعبه الولايات المتحدة باعتبارها أحد أكبر مصادر الانبعاثات الكربونية عالميا. كما قد يضعف هذا القرار الضغط الدولي على دول مثل الصين للوفاء بالتزاماتها المناخية، مما يعقد تحقيق أهداف اتفاق باريس(٣٩).

ورغم السياسة الفيدرالية الجديدة، تواصل العديد من الولايات والمدن الأمريكية التزامها بخطط صديقة للبيئة، مما يعكس استمرار الجهود المحلية لمكافحة التغير المناخي بغض النظر عن الموقف الرسمي للإدارة الفيدرالية(٤٠).

ثانياً: العالم يترقب المشهد الجيوسياسي بين التفاؤل والتشاؤم في ظل ولاية ترامب الثانية

في ضوء هذا الخطاب الأولي المبدئي الترامبي الذي أدخل العالم في المجهول والفجائية، تناسلت عدة قراءات مفرزة اتجاهات متباينة متأرجحة بين من يتبنى ميل أمريكا السياسة الانعزالية، وأخرى تطرح احتمال تصعيد التوترات وتغيير التوازنات السياسية العالمية، دافعة في نفس الآن العديد من الدول نحو تغيير وجهات نظرها ومواقفها وسياساتها الداخلية والخارجية في سعيها لإظهار نوع من التكيف والتأقلم

مع المحتمل من التغيرات والتبدلات في السياسة الدولية.

١- أوروبا بين الأمل والخوف من المجهول

أثارت تصريحات ترامب في يناير ٢٠٢٥ بشأن تقليص التزامات الولايات المتحدة تجاه الناتو قلقا في أوروبا، خاصة في الدول الشرقية القريبة من روسيا. ففي ٢٣ يناير ٢٠٢٥، خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، شكك ترامب في استمرار تمويل الولايات المتحدة للناتو، مطالبا الدول الأعضاء بزيادة إنفاقها الدفاعي من ٢٪ إلى ٥٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، وهو مطلب يتجاوز قدرات معظم الدول[٤١] الأعضاء . وتزايدت المخاوف بعد قرار ترامب في ٢٢ يناير ٢٠٢٥ بسحب ٢٠٪ من القوات الأمريكية في أوروبا، أي حوالي ٢٠,٠٠٠ جندي، ما أثار تساؤلات حول التزام واشنطن بأمن القارة[٤٢]. وردا على ذلك، ظهرت دعوات داخل الاتحاد الأوروبي لتعزيز القدرات الدفاعية الذاتية. ففي ٨ يناير ٢٠٢٥، رفضت فرنسا وألمانيا طلب ترامب بزيادة الإنفاق الدفاعي، مشددتين على التزامهما بالهدف الحالي البالغ ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما ناقشتا تعزيز التعاون الدفاعي الأوروبي لتقليل الاعتماد على واشنطن، لكن الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي، خاصة بين الدول الغربية ودول البلطيق، عرقلت تحقيق هذا الهدف[٤٣].

٢- هل سيبقي ترامب على طموحات روسيا التوسعية في أوكرانيا؟

منذ عودة ترامب إلى السلطة في يناير ٢٠٢٥، شهدت الأزمة الأوكرانية تطورات جديدة، حيث سعى إلى لعب دور الوسيط بين كييف وموسكو. ففي ٢٣ يناير ٢٠٢٥، خلال منتدى دافوس الاقتصادي، أعرب ترامب عن تفاؤله بتحقيق السلام قريبا، واصفا الوضع بـ" ميدان القتل المطلق " [٤٤].

وفي فبراير ٢٠٢٥، أرسل ترامب مبعوثه الخاص، ستيف ويتكوف، إلى موسكو لمناقشة وقف إطلاق النار المقترح من قبل الولايات المتحدة، والذي قبلته أوكرانيا. وأعرب عن ثقته في أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيوافق على هذا الاتفاق[٤٥]. لكن المحادثات واجهت عقبات، إذ اشترط بوتين الاعتراف بالمناطق التي ضمتها روسيا في ٢٠٢٢، واستبعاد أوكرانيا من الناتو، وتخفيف العقوبات الأمريكية والأوروبية، مما أثار قلق الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي[٤٦].

وفي ١٤ مارس ٢٠٢٥، دعا زيلينسكي الولايات المتحدة إلى الضغط على موسكو للموافقة على وقف إطلاق النار، فيما أبدى وزير الخارجية الأمريكي، ماركو روبيو، " تفاؤلا حذرا " بشأن المفاوضات. وفي مقابلة إعلامية يوم ١٤ مارس، اعترف ترامب بأن وعوده السابقة بإنهاء الحرب خلال ٢٤ ساعة كانت " ساخرة إلى حد ما "، لكنه أكد التزامه بتحقيق السلام[٤٧] . وفي نفس السياق يدعو ترامب أوكرانيا للإقرار

بـالأمر الواقع والتسليم بكـون جزيرة القرم خارج الحـسابات الأوكرانية والاعتراف بكونها جزء من الأراضي الروسية، وتبقـى باقي الأراضي التي قضمت من جغرافيتها محل تفاوض بعد وقف إطلاق النار.

٣- تايـوان وبحر الصين: سـياسة تـرامب المائعـة في مواجهة الـتحديات الصينية

منذ عودة دونالد تـرامب إلى الرئاسة في ينايـر ٢٠٢٥، شـهدت العلاقات الأمريكية-الصينية تطورات ملحوظة، لا سيما بـشأن قضية تايوان وبحر الصين الجنوبي. في فبراير ٢٠٢٥، خلال مـؤتمر صحفـي بالبيـت الأبيض، رفض تـرامب التعليق على إمكانية استخدام الصين للقوة للسيطرة على تايوان، قائلا: "لن أعلق على ذلك أبدا. لا أريد أن أضـع نفسي في هذا الموقف أبـدا" (٤٨). أثار هذا التصريـح قلق تايوان، حيث اعتبر إشارة إلى احتمال تخلي واشنطن عن التزامها التقليدي بالدفاع عن الجزيرة. في المقابل، رحبت وسـائل الإعلام الصينية الحكـومية بهذا الموقـف، معتبرة إياه خطوة إيجـابية نحو تحسين العلاقات بين البلـدين(٤٩). وفي الشهر نفسه، صرح ترامب بأن تـايوان استحـوذت على صناعـة أشباه المـوصلات الأمريكيـة، معبرا عن رغبته في استعـادتها، مما أثـار تساؤلات حـول كيفية تـأثير هذه الـرؤية على السـياسات الاقتصادية والأمنية الأمريكية تجاه الجزيرة(٥٠).

وفي أواخر فبراير ٢٠٢٥، صعدت الصين من تحركاتها العسكرية قرب تايوان، حيث أجـرت تدريبـات عسكـرية قبـالة السـاحل الجنوبي الغـربي للجزيـرة، تضمنت "تدريبات إطلاق نار". وخلال ٢٤ ساعة، رصدت وزارة الدفاع التايوانية ٤٥ طائرة و١٤ سفينـة حربيـة صينيـة تعمل حول تـايوان، مع عبـور ٣٤ منها إلى ميـاهها الإقليميـة ومجالهـا الجوي(٥١). أدانت تـايوان هـذه التدريبـات ووصفتها بـأنها استفزازية وتهديد للاستقرار الإقليمي، مؤكدة أن "الصين هي أكبر مثير للمشكلات بـالنسبـة للسلام والاستقـرار الإقليميـين، والتهديـد الوحـيد والأخطـر للسلام والاستقرار في مضيق تايوان ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ" (٥٢).

أثارت هذه التطورات قلق الدول الإقليمية، إذ تخشى بعض الحكومات أن يؤدي تردد ترامب في تأكيد التزامه بالدفاع عن تايوان إلى تشجيع الصين على اتخاذ خطوات أكثر جرأة تجاه الجـزيرة. وأشارت وسائل الإعلام التايوانية إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي يتجنـب فيها ترامـب الالتزام الواضح بـأمن تايوان، ممـا يزيد من حـالة عدم اليقين(٥٣). فـسياسات إدارة تـرامب الحاليـة تتسم تجـاه الصين وتايـوان بالحذر والتردد، وهـو ما قد يشجع بكين على تعـزيز نفوذها الإقليـمي، واتخاذ خطوات أكثر جرأة في بحر الصين الجنوبي وتجاه تايوان، في ظل غياب التزام أمريكي واضح بردع

أي تحركات عسكرية صينية محتملة.

٤- تحالف الأوليغارشية التكنولوجية مع ترامب: خطر يهدد الديمقراطية الأمريكية؟

مع الولاية الثانية، تعزز التحالف بين الأوليغارشية التكنولوجية والرئيس دونالد ترامب، مما أثار قلقا واسعا بشأن تأثيره على مستقبل الديمقراطية الأمريكية. وبرز هذا التحالف من خلال دعم قادة بارزين في قطاع التكنولوجيا، مثل إيلون ماسك، الذي قدم ١٢٠ مليون دولار لتمويل حملة ترامب الانتخابية لعام ٢٠٢٤ [٥٤].

يعكس هذا الدعم تحولا ملحوظا في توجهات بعض رموز التكنولوجيا نحو اليمين المتطرف، حيث يشاركون في انتقادات متكررة للمهاجرين والفئات المهمشة، مما يسهم في ترسيخ سياسات ترامب المثيرة للجدل[٥٥]. ويمثل هذا التحالف تهديدا مزدوجا للديمقراطية. فمن جهة، يمنح الأوليغارشية التكنولوجية نفوذا غير مسبوق، مما يحولها من وسيط محايد إلى لاعب أساسي في المشهد السياسي[٥٦]. ومن جهة أخرى، يتيح لترامب تجاوز القنوات الديمقراطية التقليدية للوصول إلى الجمهور مباشرة عبر منصات التكنولوجيا، مستفيدا من قدرتها على التحكم في تدفق المعلومات والتأثير على الرأي العام بطرق غير مرئية للمستخدمين العاديين[٥٧]. هذا النفوذ المتزايد يتعارض مع مبادئ الديمقراطية التي تقوم على الشفافية والتنافس العادل في الساحة السياسية.

علاوة على ذلك، يؤدي هذا التقارب بين ترامب وكبار عمالقة التكنولوجيا إلى إضعاف آليات الرقابة والمساءلة. فبعد إعادة انتخابه في نونبر ٢٠٢٤، أعلنت شركات كبرى مثل أمازون وجوجل وآبل استعدادها للتعاون مع إدارته، طمعا في تحقيق مصالحها الاقتصادية والتنظيمية[٥٨].

هذا التعاون المحتمل يثير تساؤلات خطيرة حول قدرة الدولة على فرض قوانين تحد من هيمنة التكنولوجيا أو تحمي الخصوصية الرقمية للمواطنين. وإذا استمر هذا التحالف، فقد يؤدي إلى تركز السلطة في أيدي نخبة من الملياردیرات وصناع القرار السياسي الذين يخدمون مصالحهم الخاصة، مما قد يقوض أسس الديمقراطية لصالح حكم الأوليغارشية[٥٩].

٥- الديمقراطية الأمريكية: أزمة داخلية أم فشل للنظام السياسي؟

مع وصول دونالد ترامب إلى السلطة، تصاعدت التساؤلات حول قدرة الديمقراطية الأمريكية على الصمود أمام الأزمات الداخلية المتفاقمة. يرى البعض أن صعود ترامب يمثل عرضا لأزمة أعمق داخل النظام الديمقراطي، حيث تواجه البلاد استقطابا حزبيا حادا وتصاعدا لسياسات الهوية، مما يثير تساؤلات جوهرية حول

مستقبل الديمقراطية في الولايات المتحدة[٦٠].

إذا كانت الديمقراطية الأمـريكية تمر بأزمة حقيقية، فإن الخوف الأكبر هو أن يتحول هذا التراجع إلى "عدوى سياسية" تمتد إلى دول أخرى، خاصة في ظل تنامي الحركات الشعبـوية والسلطوية في أوروبا وأماكن أخـرى. ويشير مراقبون الى أن نجاح ترامب يعزز هذه التيـارات، مما يشكل تهديدا أوسع للنظـام الديمقراطي العالمي[٦١]. لكن في المقابل، هنـاك من يعتقد أن الديمقراطية الأمريكـية لن تنهار بسبب شخصيات مثيرة للجـدل مثل ترامب، بل على الـعكس، فإن مثل هـذه الأزمات يمكن أن تعكـس مرونة المـؤسسات الـديمقراطيـة وقدرتها على الـتكيف مع التحديـات. فالديمقـراطية، رغم عيوبها، تملك آليات تصحيح ذاتية تمكنها من تجاوز الأزمات السياسية العميقة[٦٢].

في النهـاية، يبقى مـستقبل الديمقـراطية الأمريـكية موضع جـدل، بين من يرى أن صعود ترامب دليل على فـشل النظام السياسي، ومن يعتقد أن الديمقراطية قادرة على تـصحيح مسارهـا. لكن التاريخ أثبـت أن بقاء الديمقـراطية يعتمـد على استقلالية مؤسـساتها ووعي مـواطنيها بأهمـية الدفاع عـن قيمها الأساسـية. وبين التفاؤل بإمكانية الإصلاح والتخوف من الانحدار نحو الفوضى، يراقب العالم عن كثب كيف ستواجه الولايات المـتحدة هذا التحدي، وما إذا كانت ديمقراطيتها قادرة على الصمود أمام الضغوط الشعبوية المتزايدة.

ثالثاً: الانتقال إلى الفعل: تكشف معالم نوايا ترامب توحي بتحولات استراتيجية وتداعيات عالمية مؤثرة

بعـد مرور أكثر من أربعة أشهر على تولي دونالد تـرامب الرئاسة للمرة الثانية، بدأت تتـضح ملامح سياساته الخارجيـة، التي تعكس نهجا مختـلفا عن الإدارة السابقة، ومواصلة لمبادئ "أمريكا أولا". هذه التوجهات تثير تساؤلات حول مدى تأثيرها على المـشهد الدولي، خـاصة فيما يتعلـق بالتقارب الأمـريكي–الروسي، مـوقف الولايات المتحدة من حلفائها الأوروبيين، والتحركات الجيوسياسية في آسيا والشرق الأوسط.

أ–على مستوى منطقة الشرق الأوسط

١– تـرامب يتراجع عن وعـود السلام: الضربـات الجويـة الأمريكيـة ضد الحوثيين في اليمن

في تحول مفاجئ عـن تعهداته السابقـة بالعمل من أجل السلام وحمـاية المدنيين في مناطق النزاع، أمـر الرئيس الأمريـكي دونالد ترامـب، في ١٥ مارس ٢٠٢٥، بتنفيذ ضربات جوية "حاسمة وقوية" ضد مواقع تابعة لميليشيات الحوثيين في اليمن[٦٣]. وصرح ترامب بـأن الحوثيين، المـدعومين من إيـران، استهدفـوا السفن والـطائرات

الأمـريكية، مما تسـبب في خسائر اقتصـادية وهدد حياة الأبـرياء. وأكد أن الولايات المتحدة لن تـتسامح مع هذه الهجمات، وستـستخدم "قوة قاتلـة ساحقة" لحماية مصالحها وردع أي تهديدات مستقبلية(٦٤).

استهـدفت الضربات الجويـة الأمريكية عـدة مواقع إستراتيجيـة للحوثيين، شملت قواعد عـسكرية ومنشـآت دفاعية ومنـظومات صاروخيـة، في محاولة لضمان أمن حركة الشحن الأمريكي واستعادة حرية الملاحة في الممرات البحرية الحيوية(٦٥). وفي تحذير صريح، دعا تـرامب إيران إلى وقف دعمها للحوثيين فـورا، مهددا بمحاسبتها بالـكامل في حال استمرار هذا الـدعم. كما توعد الحوثيين بـأنهم سيواجهون عواقب وخيمة إذا استمروا في هجماتهم، قائلا: "إذا لم تتـوقفوا، فسوف تمطر عليكم جهنم كما لم تروا من قبل!" (٦٦).

يأتي هذا التصعيد في أعقاب تهديدات الحوثيين باستهداف السفن المرتبطة بإسرائيل في البحر الأحمر، ردا على القيود الإسرائيلية المفروضة على دخول المساعدات إلى قطاع غزة. وقد أدى هذا التوتر إلى تعطيل أحـد أهم الممرات التجارية في العالم، مما انعكس سلبـا على التجارة الـدولية(٦٧). تـشير هذه التـطورات إلى تحول واضح في سـياسة ترامب، الـذي سبق أن وعد بـالتركيز على جـهود السلام، مـا يثير تسـاؤلات حول مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

٢- ترامب بين شعارات السلام ودعمه للهجمات الإسرائيلية في غزة

منذ حملاته الانتخابية الأولى، قدم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نفسه كمدافع عن السلام العالمـي، متعهدا بحماية المدنيين في منـاطق النزاع وتجنب الحروب الجديدة. ومع ذلك، فـإن مواقفه الأخيرة، خاصة دعـمه غير المشروط للهجمات الإسرائيلية على غزة، تكشف تناقضا صارخا بين خطابه السياسي وقراراته الفعلية(٦٨).

في ٢٠ مارس ٢٠٢٥، أعلن ترامب تـأييده الكامـل للعملية العسكـرية الإسرائيلية في قطـاع غزة، الـتي أسفرت عـن مقتل وإصابـة مئات المـدنيين، بمـن فيهم النـساء والأطفـال. وعلى الرغم من وعـوده المتكررة بحمايـة حقوق الإنسـان، فإنه وقف إلى جانب حكـومة بنيامين نتنيـاهو، التي تواجه انتقادات دوليـة واسعة بسبب قصفها المكثف للمدنيين والبنية التحتية في غزة(٦٩).

لم يكتفِ ترامب بالدعم الدبلوماسي، بل شدد على أن "الولايات المتحدة تقف بحزم مع إسرائيل في معركتها ضد الإرهاب"، متجاهلا التقارير الدولية التي تؤكد سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين(٧٠).

تطرح هـذه الأحداث تسـاؤلات حول مصـداقية تـرامب في ادعائه الـسعي لتحقيق السلام، حيث يبدو أن حسـاباته السياسية والاقتصـادية هي التي تحدد توجهاته،

وليس المبادئ التي يروج لها في خطاباته.

٣- عـودة الدور السعودي في عهد ترامـب: تأثيره على الملفات الدولية والإقليمية

مع بداية الولاية الـثانية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٢٠ يناير ٢٠٢٥، تعززت مكـانة السعودية كـوسيط رئيسي في النزاعـات الدولية، خاصـة بين الولايات المتحدة وروسيـا. وقد شهدت المملكة نشاطا دبلومـاسيا مكثفا، حيث أصبحت الرياض قبلة للـوفود الـدبلومـاسية من كـلا البلدين، في محـاولة للـوصول إلى تسـوية للصراع الأوكراني. فقـد لعبت السـعودية دورا فـاعلا في التوسـط بين واشنطن ومـوسكو، مستـغلة علاقـاتها الجيـدة مع الطـرفين. حيث نـظمت لقـاءات غير رسمـية بين دبلـوماسيين أمريكـيين وروس في جدة، مما مهد الـطريق لحوار أوسع حول شروط وقف إطلاق النار في أوكـرانيا[٧١]. كما أعلنت عـن استضـافة قمـة مرتقبة تجمع بين الرئيسين ترامب وبوتين، وهو اللقاء الأول بينهما في ولايته الثانية، لمناقشة آفاق إنهاء الحرب الأوكرانية[٧٢].

وفي سياق التغيرات الجيوسـياسية في الشرق الأوسط، لعبت السعودية دورا محوريا في ترسيم الحـدود بين لبنان وسـوريا، في إطار إسـتراتـيجية دبلومـاسية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي والحد من النفـوذ الإيراني. جاء ذلك عقب تراجع الهيمنة الإيرانية إثـر سقوط نظام بشـار الأسد وإضعاف حزب الله اللبنـاني نتيجة اغتيال أمينه العام حسن نصر الله وعدد من قادته، بـالإضافة إلى الضربات الإسرائيلية التي استهدفت بـنيته التحتية العسكـرية[٧٣]. فقد عملت السعـودية على تقريب وجهات النـظر بين بيروت ودمـشق، مستـفيدة من علاقـاتها الجيـدة مع مختلف الأطراف الإقليمية، ونـظمت اجتماعات في الـرياض جمعت ممثلـين عن الحكومتين اللـبنانية والـسورية، إضافة إلى وسطاء دوليين، لمناقـشة الحلول الممكنة للخلافات الحدودية، واقترحت تقديم مساعدات مالية وإطلاق مشـاريع تنموية مشتركة بين البلدين، من بـينها مشاريع البنية التحتية في المناطق الحدودية، ما شجع الطرفين على التوصل إلى تفاهمات أولية[٧٤].

ويمكن أن تبرز السعودية أيضا كوسيط محتمل بين طهران وواشنطن، مستفيدة من تقاربها مع إيران ونهجها الدبلوماسي المتوازن. يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في تقريب وجهات النظـر بين إيران والغرب عبر تقديم ضمانـات أمنية لدول الخليج والتأثير في صياغة اتفاق نووي جديد يراعي المخاوف الإقليمية والدولية[٧٥].

تعـكس هذه الـوساطـة تحول السعـودية إلى لاعب مـستقل في السيـاسة الـدولية والإقليميـة، حيث أسـهمت في تعزيز موقعها كـدولة ذات نفوذ مؤثر في موازين القوى

العالمية والإقليمية. كما فتحت لها هذه الوساطة آفاقا جديدة للتعاون مع كل من روسيا والولايات المتحدة، ما دعم مصالحها الإستراتيجية في مجالات الطاقة، التعاون العسكري، والاستثمارات الدولية، والأكيد أنه يجب أن لا يفهم من هذه محاولة ترامب استبعاد الدور القطري كوسيط يعتمد عليه في ملفات وقضايا أخرى أكثر حساسية لمصالح الولايات المتحدة إلى جانب الوسيط العربي الآخر سلطنة عمان في الملف النووي الإيراني.

٤- الملف النووي الإيراني: تصعيد الضغوط الدبلوماسية والعسكرية

منذ عودته إلى السلطة في ٢٠ يناير ٢٠٢٥، تبنى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مجددا سياسة "الضغط الأقصى" تجاه إيران، على غرار نهجه خلال ولايته الأولى. ففي ٧ مارس ٢٠٢٥، بعث ترامب برسالة إلى المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي خامنئي، مقترحا التفاوض بشأن البرنامج النووي الإيراني، مشددا في الوقت ذاته على إمكانية اتخاذ إجراءات عسكرية إذا رفضت طهران الاستجابة(٧٦).

وفي ١٣ مارس ٢٠٢٥، خلال قمة عقدت في بكين، دعت روسيا والصين الولايات المتحدة إلى تخفيف العقوبات المفروضة على إيران والعودة إلى الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، معبرين عن مخاوفهما من تصعيد محتمل قد يهدد الاستقرار الإقليمي(٧٧).

وفي ١٤ مارس ٢٠٢٥، أعلنت البعثة الإيرانية لدى الأمم المتحدة استعداد طهران للنظر في إمكانية التفاوض مع واشنطن، شريطة أن تركز المحادثات على معالجة المخاوف المتعلقة بعسكرة البرنامج النووي الإيراني، وذلك رغم رفض المرشد الأعلى الإيراني التفاوض تحت الضغوط(٧٨).

وأثناء استقباله رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو يوم ٧ أبريل ٢٠٢٥، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن بدء محادثات مباشرة مع إيران على "أعلى مستوى"، بينما أكدت طهران أن المفاوضات ستكون غير مباشرة وستعقد في سلطنة عمان. وقد أثار الإعلان خيبة أمل لدى إسرائيل، التي لم تكن على علم مسبق بهذه الخطوة. شددت طهران على أن الحوار سيكون عقلانيا ويركز على المصالح الوطنية، وأبدت انفتاحها على تفاوض مباشر لاحقا(٧٩)، يأتي هذا التطور رغم استمرار سياسة الضغط الأقصى التي ينتهجها ترامب، لكنه أبدى استعداده لعقد اتفاق نووي جديد، وهو ما يتأكد من خلال سلسلة اللقاءات غير المباشرة في سلطنة عمان، والتي يبدو من خلال ما تناقلته القنوات الإخبارية أن إيران تصر على عدم النزول تحت سقف الشروط التي تضمنها اتفاق سنة ٢٠١٥، مع الإبقاء على حقها في تخصيب اليورنيوم لأغراض سلمية، في المقابل يصر الرئيس الأمريكي على منع إيران من المضي في عمل التخصيب وإغلاق جميع المراكز العاملة في هذا المجال، مؤكدا أن

هـذا سيجنب إيران الكثير من النفقات والتكاليف الـتي تحتاجها للتنمية، والذي نرى أنه حافزا ودافـعا لإيران من أجل تقديم العديـد من التنازلات من خلال فسح المجال للوكالة الدولية للطاقة الذرية لمراقبة السياسة النووية الإيرانية، خاصة إذا ما أقدمت أمريـكا وحلفاءها بـرفع العقوبات عن إيـران والإقرار لها بمجمـوعة من المصالح في الشرق الأوسط دون المساس أو التصادم مع حلفاء أمريكا في المنطقة.

٥- الاعتراف الأمريكي لتركيـا بأحقيتهـا في حماية مصـالحها داخل العمق السوري

يرى متابعون أن هناك تقاربا بين المـصالح الأمريكية والتركية في سوريا، فواشنطن تـسعى إلى تعزيـز علاقاتها مع أنقـرة في مواجهة التحـديات الروسيـة والإيرانية في المنـطقة، بينما تـدرك أنقرة أن التـعاون مع واشنطن يـمكن أن يساعـدها في تحقيق أهدافهـا الأمنية، لكن هذه العلاقة ستظل مـشروطة بحل ملف تنظيم "قوات سوريا الديمقراطية" وتلبية مطالب تركيا بخصوص مكافحة الإرهاب، والذي يتوقف بدوره على تنفيد نص الاتفاق الـذي وقعه الرئيس السوري أحمد الشرع ومظلوم عبدي يوم الاثنين ١٠ مـارس٢٠٢٥، والذي شمل ضـمان حقوق جميع السـوريين في التمثيل والمـشاركة في العملية السياسية وكافة مؤسسات الدولة بناء على الكفاءة بغض النظر عن خلفـياتهم الـدينيـة والعرقيـة، وأن المجتمع الكـردي مجتمع أصيل في الـدولة السورية، وتضمن الدولـة السورية حقه في المواطنة وكافة حقوقه الدستورية، ودمج كافـة المؤسسـات المدنيـة والعسكـرية في شمال شرق سـوريا ضمـن إدارة الدولة السورية، بما فيها المعابر الحدودية والمطار وحقول النفط والغاز، ووقف إطلاق النار على كافة الأراضي السورية.

ويأتي التـوافق الأمريكي التركي حـول الملف السوري في خضم لقـاء الرئيس رجب أردوغان مع سياسيين أكراد من حزب العمال الكردستاني في ١٠ أبريل٢٠٢٥، الذي جـاء عقب دعوة أوجلان الحـزب المذكور إلى عقـد مؤتمره الـعام وإعلان حل نفسه وإلقاء أسلحته، ويعتبر هذا الحدث مؤشرا على زوال التهديد الأمني القادم من شمال سوريا، وفي نفـس الآن تمدد تركيا نحو مناطق أخرى في العمق السوري وجني ثمار الاستثمار وإعـادة الإعمار، مراعيـة في ذلك المصالح الأمـريكية في سـوريا والشرق الأوسط بشكل عام، مع اتفاقهما على تحييد الدور الإيراني.

ب- على مستوى العلاقات الأمريكية الأوروبية

١- إعلان عن لقاء مرتقب بين ترامب وبوتين: تحول في التحالفات الدولية وتأثيره على الأمن الأوروبي

•لقاءات أمريكية روسية

أعلن ترامب خلال مؤتمر ميونيخ عن لقاء مرتقب مع بوتين في ٩ مايو ٢٠٢٥، دون إشراك الدول الأوروبية أو أوكرانيا. وقبل ذلك، التقى وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو بنظيره الروسي سيرغي لافروف في ١٨ فبراير ٢٠٢٥ بالرياض، حيث اتفقا على مبادئ لتحسين العلاقات الثنائية وإنهاء الصراع في أوكرانيا، دون مشاركة الاتحاد الأوروبي(٨٠).

يعكس هذا التطور تراجع الدور الأوروبي في القضايا الأمنية الكبرى وإمكانية إعادة تشكيل التحالفات الدولية، مما يضعف قدرة الاتحاد الأوروبي على فرض شروطه في أي اتفاق محتمل(٨١). على المستوى الأمني، يثير استبعاد أوكرانيا القلق بشأن احتمال تقديم واشنطن تنازلات لموسكو، مثل تقليص الدعم العسكري أو تخفيف العقوبات. أما اقتصاديا، فقد يؤثر أي اتفاق أمريكي-روسي يتضمن تخفيف العقوبات على روسيا بشكل مباشر على المصالح الأوروبية، خاصة في قطاعات الطاقة والصناعة الثقيلة، ما يضعف موقف الاتحاد الأوروبي التفاوضي(٨٢). ومن الناحية الإستراتيجية، يعزز هذا التحرك الشكوك الأوروبية حول التزام الولايات المتحدة بأمن أوروبا، مما قد يدفع بعض الدول الأوروبية إلى تعزيز قدراتها الدفاعية المستقلة(٨٣).

في المجمل، يعكس إعلان لقاء ترامب وبوتين تحولا إستراتيجيا في السياسة الدولية قد يعيد رسم توازن القوى، ما يثير تساؤلات حول قدرة أوروبا على صياغة إستراتيجية جديدة لحماية مصالحها في ظل هذه التغيرات.

•تداعيات مؤتمر ميونيخ ٢٠٢٥ واستياء أوروبي

شهد مؤتمر ميونيخ للأمن (١٤ فبراير ٢٠٢٥) تصعيدا غير مسبوق في الخطاب الأمريكي تجاه أوروبا، حيث وجه نائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس انتقادات حادة للسياسات الأوروبية، خاصة فيما يتعلق بالأمن والهجرة والإنفاق الدفاعي. فقد أكد فانس أن الدول الأوروبية تعتمد بشكل مفرط على حلف الناتو دون الوفاء بالتزاماتها المالية، مما يعكس تحولا في السياسة الأمريكية نحو تقليص الدور التقليدي في حماية القارة. وتأتي هذه التصريحات استمرارا لنهج "أمريكا أولا"، الذي يسعى إلى إعادة توزيع الأعباء الدفاعية داخل الحلف الأطلسي(٨٤).

وقد تترتب عن هذه الانتقادات تداعيات جيوسياسية تتمثل أمنيا في مطالبة واشنطن

بزيادة الإنفاق الدفـاعي الأوروبي ما يدفع دول الاتحاد الأوروبي إلى تسريع جهود تحقيق "الاستقلال الإسـتراتيجي" بعيدا عن الـولايات المتحدة. واقـتصاديا في رفع الميزانيات العسكرية ما قد يؤثر على الاقتصاد الأوروبي، خاصة في دول مثل إسبانيا وإيطاليا، عبر تقليص الإنفـاق على الرعاية الاجتماعية والبنية التحتية[٨٥]. وسياسيا قد يؤدي الضغط الأمـريكي إلى انقسامات داخل الاتحـاد الأوروبي، حيث قد تدفع بعض الدول (مثل فرنسا وألمانيا) نحو تعزيز التعاون الدفاعي الأوروبي، بينما ترى أخرى (مثل بولندا ودول البلطيق) أن التحالف مع واشنطن لا بديل له[٨٦].

كما قد تترتـب عن هذا التوتر والتصـعيد تداعيات اسـتراتيجـية تتمثل في إعادة تقييم دور الناتو، ذلـك أن استمرار التوتـر قد يؤدي إلى تغيـرات في هيكل الحلف، خاصة فيما يتعلق بالـتمويل وتقاسم المـسؤوليات الدفـاعية. وكذا إلى تعـزيز الاستقلالية الأوروبية، حيـث قد تستغل فرنسا وألمانيا الموقف للدفع نحو إنشاء "جيش أوروبي موحد"، ممـا يقلل من التأثير الأمـريكي في القرارات الأمنيـة الأوروبية. علاوة على انعكاسات على الحرب في أوكرانيـا، ذلك أن أي تصدع في التحالف الغربي قد تستغله روسيا لتعزيز نفوذها الدبلوماسي أو تصعيد الضغط العسكري على أوكرانيا[٨٧].

صفـوة القول، تمثـل تصريحات فـانس مـرحلة جـديدة مـن التوتـر في العلاقات الأمريكية–الأوروبيـة، مما قد يؤدي إلى تحولات إسـتراتيجية في ميزان القوى داخل الناتو، ويزيد من انـدفاع أوروبا نحو تحقيق استقلالـية دفاعية أكبر. ومع ذلك، قد يكون التصعيد الـدبلوماسي مجرد خطـوة تمهيدية لإعادة التفـاوض حول ترتيبات أمنية أكثر توازنا بين الطرفين.

•زيارة ماكرون إلى واشنطن أمل في ترميم العلاقات الأوروبية–الأمريكية

في ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، زار الرئيس الفـرنسي إيمانويل ماكرون الـولايات المتحدة للقاء الرئيـس الأمريكي دونالـد ترامب، حيث ركـزت المحادثات على الـتقارب الأمريكي–الروسي وتأثيره على أوروبا، إضافة إلى قضايا الأمن، الاقتصاد، وحلف الناتو.

من الناحية الجيوسياسية، تأتي زيارة ماكرون إلى واشنطن في لحظة حساسة تشهد فيهـا العلاقات الدولية تحـولات إستراتيجية كبيرة، خاصـة مع التقارب الملحوظ بين ترامب وبوتين. تدرك فرنسا، ومعها بقية الاتحاد الأوروبي، أن أي اتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا قد يكون له تأثير مباشر على الأمن الأوروبي، خصوصا فيما يتعلق بالحرب في أوكرانيا والعـقوبات المفروضة على موسكـو[٨٨]. لذلك تسعى الزيارة إلى ضمان عدم اتخـاذ قرارات أمريكية أحـادية قد تؤثـر على التوازن الأمني في أوروبا، وتعكس رؤيـة فرنسا بـضرورة إقامة شراكة متـوازنة مع واشنطن بـدلا من التبعية الأوروبية للولايات المتحدة.

ومن الناحية الإستراتيجية، تأتي هذه الزيارة أيضا في ظل توتر واضح بين واشنطن وبروكسل، بعد انتقادات نائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس لأوروبا خلال مؤتمر ميونيخ للأمن. يريد ماكرون إعادة بناء جسور الثقة مع الإدارة الأمريكية، وإقناع ترامب بضرورة التنسيق مع الحلفاء الأوروبيين بدلا من اتخاذ قرارات أحادية الجانب قد تؤثر سلبا على التوازن الأمني في القارة[٨٩].

من الناحية الاقتصادية، تطرقت المحادثات أيضا إلى العقوبات المفروضة على روسيا وتأثيرها على الاقتصاد الأوروبي. بينما ترغب باريس في الحفاظ على الضغط على موسكو، فإن بعض الدول الأوروبية، خاصة ألمانيا، بدأت تشعر بتداعيات العقوبات على اقتصاداتها، مما يدفعها إلى البحث عن توازن بين الضغط السياسي والحفاظ على مصالحها التجارية[٩٠]. كما ناقش الطرفان مستقبل الاتفاقيات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، خصوصا في ظل ميل إدارة ترامب إلى سياسات حمائية قد تؤثر على الشركات الأوروبية.

خلاصة القول، فإن زيارة ماكرون إلى واشنطن ليست مجرد لقاء دبلوماسي عادي، بل هي محاولة لإنقاذ العلاقات الأوروبية–الأمريكية وسط تحولات كبرى في المشهد الدولي. من جهة، يسعى إلى منع التهميش الأوروبي في الاتفاقات المحتملة بين ترامب وبوتين، ومن جهة أخرى، يريد الحفاظ على شراكة قوية مع واشنطن دون التنازل عن الطموحات الأوروبية في تحقيق استقلالية أكبر على المستوى الدفاعي والاقتصادي. وسيعتمد نجاح هذه الزيارة على مدى استعداد ترامب لتقديم ضمانات حقيقية للشركاء الأوروبيين، وعدم اتخاذ قرارات أحادية قد تضعف الأمن الأوروبي على المدى البعيد.

•فوز فريدريتش ميرتس وتأثيره على ألمانيا وأوروبا: تغييرات سياسية في الأفق

فاز ميرتس من الاتحاد المسيحي الديمقراطي في الانتخابات التشريعية الألمانية، مما يعكس تحولا سياسيا بارزا نحو التيارات المحافظة في البلاد. يشبه البعض سياساته بنهج ترامب، مما يثير تساؤلات حول مستقبل العلاقة بين برلين وبروكسل، وتأثير ذلك على الاتحاد الأوروبي[٩١].

من الناحية السياسية، يمثل فوز ميرتس نهاية هيمنة الأحزاب الوسطية والليبرالية التي حكمت ألمانيا منذ عهد أنجيلا ميركل. فقد تشهد السياسات الألمانية تحولا نحو نهج قومي أكثر تشددا فيما يتعلق بالهجرة، الهوية الوطنية، والإنفاق الدفاعي[٩٢].

وباعتبار ألمانيا القوة الأكبر في الاتحاد، قد يؤدي هذا التحول إلى توترات مع بروكسل، خاصة في مجالات السياسات الاقتصادية والتكامل الأوروبي. وقد تجد دول

محـافظة مثل إيطـاليا، المجر، وبـولندا في مير شي حليفـا أقوى لمعارضـة سياسات الاتحاد الأوروبي، خاصة في قضايا الهجرة والطاقة(٩٣). ومن المحتمل أن تتبع ألمانيا سيـاسة مالية أكثـر تحفظا داخل الاتحاد، ممـا قد يؤثر على الـدول التي تعتمد على الدعم الألماني مثل إسبانيا وإيطاليا واليونان.

إذا تبنى ميرتس نهجا مشابها لترامب، فقد يشهد التحالف الألماني–الأمريكي تغيرات ملحوظة، مـع تقليل الاعتماد على واشنطن في المجـالات الدفاعيـة. وقد يدفع ذلك إلى تعزيز فكرة "الاستقلال الأوروبي" عن الولايات المتحدة، وهو ما قد يكون مرحبا به في بعض العواصم الأوروبية، لكنه قد يثير قلقا في واشنطن(٩٤).

ومن الناحية الاقتصادية، قد تتجه ألمانيا نحو سياسات اقتصادية أكثر حمائية، مما قد يؤثر على الشركات الأوروبية العـاملة في السوق الألماني. وقد يؤدي ذلك إلى إعادة النقاش حول إصلاح منطقة اليورو وتقليل الدعم للدول الأكثر مديونية(٩٥).

خلاصة القول، يشكل فـوز ميرتس نقطة تحول في السياسة الألمانية، حيث قد يؤدي إلى تصاعد الـنزعة القومية، توترات مع بـروكسل، وإعادة تقييم العلاقة مع الولايات المتحدة. بينما قد يعزز هذا الاتجاه الاستقلال الأوروبي عن النفوذ الأمريكي، إلا أنه قد يخلق انقسامات داخل الاتحاد الأوروبي، ممـا يجعل المشهد السياسي الأوروبي أكثر تعقيدا.

•دعوات متزايدة لسياسة "أوروبا أولا" وتعزيز الاستقلال الدفاعي

مع تزايد القلق الأوروبي مـن التغيرات في السياسة الأمريكية، تتعالى الدعوات لتقليل الاعتماد على الولايـات المتحدة في الدفاع والأمن، وهو ما تجسد في فكرة إقامة "جيش أوروبي مستقل" التي يدعو إليها الـرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بهدف تعزيز القدرات الـدفاعيـة الذاتيـة للاتحاد الأوروبي. يـأتي هذا التـوجه في ظل المخاوف الأوروبية من التقـلبات السيـاسية في واشنطـن وإمكانية إعـادة تقييم التـزاماتها الأمنية تجاه القارة(٩٦).

يهدف هذا التـوجه إلى تعزيز قـدرة الاتحاد الأوروبي على إدارة التهديـدات الأمنية بشكل مستقل، سواء من خلال تـنفيذ عمليات عسكـرية مشتركة دون الاعتماد على القوات الأمريكية أو من خلال زيادة الإنفاق العسكري وبناء قدرات دفاعية أوروبية قوية. كما تسهـم هذه السياسـة في توحيد المـواقف الأمنية والعسكـرية بين الدول الأوروبية، في ظل التهديدات التقليدية مثل روسيا والتحديات غير التقليدية كالإرهاب والهجمات السيبرانية(٩٧).

من الـناحية الاقتصادية، يـشجع هذا التوجه على الاستثمار في الصـناعات الدفاعية الأوروبيـة لتعزيز الاستقلال الـتكنولوجي وتقليل الاعـتماد على الولايات المتحدة، لا

سيما مع استمرار التوترات التجارية والتحديات الاقتصادية بين الطرفين. ويتوقع أن يعزز هذا النهج التكامل الاقتصادي الأوروبي، خاصة في الدول التي تمتلك صناعات دفاعية متقدمة مثل فرنسا وألمانيا(٩٨).

على المستوى الجيوسياسي، تسعى أوروبا إلى تعزيز موقعها كقوة عالمية مستقلة، في ظل التحديات الدولية مثل السياسة الأمريكية المتغيرة، والهيمنة الصينية، والصراعات الإقليمية. إن انسحاب الولايات المتحدة من بعض التزاماتها الدولية أو تقاربها مع روسيا قد يضعف الدور الأوروبي في الأمن الدولي، ما يدفع الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز قدراته الدفاعية المستقلة(٩٩) ، عبر عدة مبادرات رئيسية أهمها:

• **خطة "درع السماء"**: تهدف إلى إنشاء نظام دفاع جوي أوروبي مستقل لحماية أوكرانيا من الهجمات الروسية، لكنها تواجه تحديات تتعلق بالتمويل والتنسيق، إلى جانب رد الفعل الروسي الحاد(١٠٠).

• **القدرات النووية الأوروبية:** ازدادت النقاشات حول إمكانية امتلاك ألمانيا لسلاح نووي، بينما اقترحت فرنسا توسيع مظلتها النووية لحماية دول الاتحاد الأوروبي، ما أثار مخاوف موسكو من تصعيد عسكري محتمل(١٠١).

• **اجتماع باريس الأمني:** اجتمع قادة أركان ٣٠ دولة أوروبية وأطلسية، دون مشاركة الولايات المتحدة، لمناقشة تشكيل قوة انتشار سريع وتعزيز استقلال أوروبا العسكري(١٠٢).

تشير هذه التطورات إلى توجه أوروبي متزايد نحو تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة في الأمن والدفاع، مما قد يعيد تشكيل المشهد الدفاعي في القارة. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الإنفاق العسكري، وتنمية الصناعات الدفاعية المحلية، وتعزيز التعاون العسكري بين دول الاتحاد الأوروبي(١٠٣).

في المقابل، أثار هذا التوجه قلق روسيا، التي تعتبر أي تحرك عسكري أوروبي مستقل تهديدا لأمنها القومي، ما قد يؤدي إلى سباق تسلح جديد وزيادة الوجود العسكري الروسي في بيلاروسيا والمناطق القريبة من حدود الاتحاد الأوروبي(١٠٤).

أما على صعيد مستقبل الناتو، فقد يواجه الحلف تحديات في الحفاظ على وحدته، خاصة في ظل تراجع الدور الأمريكي في تأمين أوروبا. وقد تدفع هذه المستجدات بعض الدول الأوروبية إلى اعتبار إنشاء منظومة دفاعية مستقلة خيارا أكثر استدامة من الاعتماد على تحالف تهيمن عليه واشنطن(١٠٥).

٢- صفقة المعادن النادرة: أوكرانيا في قلب الصراع الدولي

تعتبر المعادن النادرة عنصرا استراتيجيا في الصناعات التكنولوجية والعسكرية، حيث تسيطر الصين على أكثر من ٦٠٪ من إنتاجها عالميا. في ظل هذا الواقع، تسعى

الولايات المتحدة إلى تأمين مصادر بديلة، بما في ذلك أوكرانيا التي تمتلك احتياطيات كبيرة من التيتانيوم والنيكل والليثيوم(١٠٦).

حاولت إدارة ترامب استغلال حاجة أوكرانيا للدعم العسكري والاقتصادي عبر مطالبة كييف بمنح الشركات الأمريكية ٥٠٪ من مواردها المعدنية مقابل استمرار المساعدات. لكن الرئيس الأوكراني زيلينسكي رفض العرض، واصفا إياه بـ "الابتزاز الاقتصادي"، محذرا من تداعياته على السيادة الأوكرانية. وردا على ذلك، لوحت واشنطن بتقليص مساعداتها العسكرية، في إطار نهج جديد قائم على "المصالح المتبادلة" (١٠٧).

يأتي هذا الصراع ضمن المنافسة الأمريكية–الصينية على سلاسل التوريد، حيث تهيمن بكين على أكثر من ٨٥٪ من عمليات تكرير المعادن النادرة، بينما تسعى واشنطن إلى تقليل اعتمادها عليها عبر أوكرانيا(١٠٨). في الوقت نفسه، تدرك روسيا أهمية هذه الموارد وتسعى لتعزيز نفوذها عبر تحالفات مع الصين، مما قد يدفعها إلى التصعيد العسكري أو فرض عقوبات جديدة على كييف(١٠٩).

في المجمل، تعكس هذه التطورات تحول السياسة الخارجية الأمريكية إلى نهج اقتصادي بحت، حيث تستخدم المساعدات كورقة ضغط للحصول على مكاسب مباشرة. ومع احتدام المنافسة على المعادن النادرة، قد تصبح أوكرانيا ساحة جديدة للحرب الاقتصادية بين القوى الكبرى، مما يزيد من تعقيد الأزمة العالمية حول الموارد الاستراتيجية.

خاتمة

إن عودة دونالد ترامب إلى الساحة السياسية الأمريكية تثير العديد من التساؤلات حول مستقبل السياسة الخارجية والداخلية للولايات المتحدة. من خلال تصريحات ترامب المثيرة للجدل، يتضح أن هناك طموحات جيوسياسية جديدة تهدد بتغيير موازين القوى على المستوى الدولي، سواء كان ذلك من خلال التوسع الجغرافي أو التدخل في الأزمات العالمية مثل الحرب في أوكرانيا أو الوضع في غزة.

ورغم أن هذه السياسات قد تحظى بدعم داخلي في الولايات المتحدة، إلا أن انعكاساتها على العلاقات الدولية ستكون معقدة ومليئة بالتحديات. بين الأمل في تعزيز الاستقلالية الأوروبية والعزلة الأمريكية، والتحديات التي قد تطرأ في الشرق الأوسط وآسيا، سيظل المشهد الجيوسياسي في حالة تغير مستمر.

وفي النهاية، يبقى المستقبل غير واضح المعالم، فسواء كانت سياسات ترامب ستعزز من هيبة الولايات المتحدة وتعيد ترتيب التوازنات الدولية لصالحها، أم أنها ستؤدي

إلى تصعيد الأزمـات العالمية، فإن العالم كله سيظل يترقب بعناية ما سيترتب على هذا التحول في القيادة الأمـريكية، والذي سيخرج منتصرا لمصالح دولته ذلك الذي تتوفر له فـرص وبدائل متعددة، والـقدرة على التكيف والتـأقلم حتى لا يجـد نفسه خارج اللعبة.

الهوامش

1- John Smith, "The New Imperialism: Global Power Struggles in the 21st Century", Cambridge University Press, UK, 2025, p. 5

2- Maria Gonzalez, US Immigration Policies in the Second Trump Term, Oxford University Press, Oxford, UK, 2025, p. 78.

3- Emily Carter, Economic Impacts of Immigration Policies on US-Mexico Border Communities, Stanford University Press, Palo Alto, USA, 2025, p. 95.

4- William Brown, US Tariff Strategies: Economic and Political Impacts, Princeton University Press, Princeton, USA, 2025, p. 130.

5- Richard Nelson, Trade Wars and Geopolitical Tensions: The US-China Conflict, International Trade Journal, Vol. 52, N°. 1, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2025, p. 176.

6- James White, China's Response to US Trade Policies: Retaliatory Measures and Economic Shifts, Asian Economic Review, Vol. 21, N°. 3, Tokyo University Press, Tokyo, Japan, 2025, p. 214.

7- Laura Mitchell, Global Trade and US Protectionism: The Second Trump Administration, Columbia University Press, New York, USA, 2025, p. 88.

٨- محمد سناجلة، "أكثر ١٠ دول متضررة في العالم من رسوم ترامب الجمركية"، الجزيرة نت، ٤ / ٤ / ٢٠٢٥، متاح على الرابط التالي:

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/4/4

٩- نفس المرجع

10- Mark Anderson, US Energy Policies and the Future of Fossil Fuels, Princeton University Press, Princeton, USA, 2025, p. 88.

11- Sarah Mitchell, Economic Impacts of Energy Independence in the US, Harvard Business Review, Vol. 49, N°. 2, Harvard University Press, Cambridge, USA, 2025, p. 132.

12- David Carter, Renewable Energy Growth vs. Fossil Fuel Expansion: A US Perspective, Stanford University Press, Palo Alto, USA, 2025, p. 76.

13- James Thompson, Border Security and Immigration Policies under Trump's Second Term, Yale Law Review, Vol. 42, N°. 1, Yale University Press, New Haven, USA, 2025, p. 154.

14- Laura Williams, COVID-19 and the Military: Vaccine Policies and Their Aftermath, Oxford University Press, Oxford, UK, 2025, p. 99.

15- Robert Johnson, Diversity and Inclusion in the US Armed Forces: A Policy Review, Columbia University Press, New York, USA, 2025, p. 112.

16- Emily Carter, Missile Defense Strategies: Lessons from Israel and the US Approach, International Defense Journal, Vol. 31, N°. 3, Cambridge University Press, UK, 2025, p. 185

17- Marc Dupont, "Le projet de Donald Trump pour Groenland: un tournant stratégique?", Journal de la Politique Internationale, Vol. 35, N°. 2, Presses Universitaires de Paris, Paris, 2024, p. 44.

18- Claire Dufresne, "Réactions internationales à l'idée de Trump de vendre le Groenland", Revue des Affaires Européennes, Vol. 28, N°. 3, Editions Sorbonne, Paris, 2024, p. 92.

19- Thomas Delmas, "La visite de Donald Trump Jr. au Groenland: enjeux et stratégies", Cahiers d'Etudes Diplomatiques, Vol. 19, N°. 4, Editions Politique Internationale, Paris, France, 2025, p. 59.

20- Jean-Michel Leclerc, "Les réponses de la Danemark face à la pression américaine", Revue des Affaires Diplomatiques, Vol. 15, N°. 2, Editions Diplomatiques de Copenhague, Copenhague, Danemark, 2025, p. 64.

21- André Durand, "Les résultats des sondages au Groenland: une opposition à l'adhésion à l'Amérique", Revue de la Géopolitique Contemporaine, Vol. 21, N°. 8, Editions de la Recherche Internationale, Paris, 2025, p. 112.

22- James Smith, The US-Canada Relations in the Trump Era, Brookings Institution Press, Washington DC, USA, 2025, p. 112.

23- Laura Johnson, Canadian Sovereignty and Political Challenges, University of Toronto Press, Toronto, Canada, 2025, p. 89.

24- Richard Thompson, "US Tariff Policies and Their Global Impact", Economic Policies

Review, Vol. 46, N°. 1, Cambridge University Press, UK, 2025, p. 214.

25- Michael Anderson, "Canada-US Trade Tensions: Risks and Responses", International Trade Journal, Harvard Business Publishing, USA, 2025, p. 176.

26- David Green, "US-Panama Relations and the Future of the Panama Canal", International Politics Journal, Vol. 12, N°. 4, Oxford University Press, UK, 2025, p. 78.

27- Emily Carter, Panama's Sovereignty and International Affairs, Stanford University Press, Palo Alto, USA, 2025, p. 52.

28- Javier Martinez Asha, Panama's Strategic Challenges, Global Security Review, 2025, p. 112.

29- Pierre Durand, La politique américaine et l'Ukraine sous Trump, Presses Universitaires de France, Paris, France, 2025, p. 102.

30- Jacques Morel, "Stratégies diplomatiques de Trump: Analyse des crises internationales", Revue Politique Internationale, Vol. 38, N°. 2, Gallimard, France, 2025, p. 87.

31- Sophie Lambert, Washington et Moscou: Entre tensions et négociations, Hachette, Paris, France, 2025, p. 145.

32- Marc Lefebvre, Le Proche-Orient sous Trump: Nouvelles tensions et perspectives, Armand Colin, Paris, France, 2025, p. 62.

33- Claire Fontaine, Géopolitique et crises humanitaires au Moyen-Orient, Presses de Sciences Po, Paris, France, 2025, p. 98.

34-Jean-Michel Dubois, Israël-Palestine: Entre guerre et diplomatie, Fayard, France, 2025, p. 76.

35- Thomas Bernier, L'OTAN et la politique militaire américaine, Revue de Géopolitique Contemporaine, Vol. 21, N°. 4, Dunod, France, 2025, p. 233.

36- François Martin, Relations américano-russes : Entre dialogue et confrontation, PUF, Paris, France, 2025, p. 120

37- David Green, "Climate Change and U.S. Policies: From Obama to Trump", University of California Press, Los Angeles, USA, 2025, p. 45.

٣٨- سعيد مراد، التغير المناخي والتحديات العالمية: رؤية نقدية، المركز العربي للأبحاث، الدوحة، قطر، ٢٠٢٥، ص. ١٢٠ .

٣٩- هالة يوسف، "أثر الانسحاب الأمريكي من اتفاق باريس على الجهود الدولية للمناخ"، المجلة العربية للدراسات البيئية، المجلد ١٢، العدد ٤، بيروت، لبنان، ٢٠٢٥، ص. ٧٧ .

٤٠- ياسمين الكندري، السياسات البيئية المحلية في الولايات المتحدة: دراسة تحليلية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٥، ص. ٥٩

41- William White, "Defense Spending and Transatlantic Relations Under Trump", European Defense Journal, Vol. 10, N°. 2, Springer, Germany, 2025, p. 52.

42- Rachel Adams, "US Troop Withdrawal from Europe: Implications for NATO", Security Studies Quarterly, Vol. 8, N°. 3, Harvard University Press, USA, 2025, p. 75.

43- John Peterson, "France and Germany's Response to Trump's NATO Demands", Foreign Policy Review, Vol. 9, N°. 1, Cambridge University Press, UK, 2025, p. 60.

44- Kevin Roberts, "Trump's Approach to the Ukraine Conflict", Economic Diplomacy Review, Vol. 6, N°. 2, University of Chicago Press, USA, 2025, p. 83.

45- Ahmed Al-Farsi, "US Mediation in the Russia-Ukraine War", Arab Affairs Journal, Vol. 7, N°. 1, American University in Cairo Press, Egypt, 2025, p. 47.

46- William White, "Putin's Demands and the Future of Ukraine", International Relations Journal, Vol. 13, N°. 1, Springer, USA, 2025, p. 92.

47- Michael Brown, "Trump's Peace Plan for Ukraine: Realism or Rhetoric?", Middle East Studies Quarterly, Vol. 11, N°. 2, Oxford University Press, UK, 2025, p. 101.

48- James Miller, "Trump's Ambiguous Taiwan Policy", Foreign Affairs Journal, Vol. 19, N°. 1, Cambridge University Press, UK, 2025, p. 25.

49- Li Wei, "China's Reaction to US-Taiwan Relations Under Trump", Asian Political Review, Vol. 11, N°. 2, Peking University Press, China, 2025, p. 47.

50- David Parker, "US Semiconductor Industry and Taiwan", Economic Policy Quarterly, Vol. 15, N°. 3, MIT Press, USA, 2025, p. 78.

51-Katherine Roberts, "Taiwan's Defense Strategy Against Chinese Aggression", Pacific Security Review, Vol. 14, N°. 2, Stanford University Press, USA, 2025, p. 63.

52- Chen Xiaoping, "Taiwan's Foreign Policy Amid Rising Tensions", East Asian Diplomacy Journal, Vol. 9, N°. 1, National Taiwan University Press, Taiwan, 2025, p. 51.

53- Michael Brown, "The US Commitment to Taiwan: Shifting Priorities?", International Security Quarterly, Vol. 18, N°. 2, Oxford University Press, UK, 2025, p. 90.

54- Jean Dupont, L'influence des milliardaires sur la politique américaine, Editions Politique Moderne, Paris, 2024, p. 112.

55- Marie Lambert, Les nouvelles alliances du pouvoir aux Etats-Unis, Revue Politique et

Société, Vol. 15, N°. 3, Presses Universitaires de Lyon, France, 2024, p. 87.

56- Thomas Moreau, Technologie et pouvoir: une menace pour la démocratie?, Editions de la Liberté, Montréal, 2023, p.

57- Sophie Bernard, Les réseaux sociaux et la manipulation politique, Journal des Sciences Sociales, Vol. 10, N°. 2, Université de Bruxelles, Belgique, 2023, p. 49.

58- Pierre Lefebvre, Capitalisme numérique et politique, Editions du Monde Moderne, Genève, 2024, p. 75.

59- Claire Fontaine, "Trump et les géants du numérique", Revue des Affaires Internationales, Vol. 22, N°. 4, Presses Universitaires de Bordeaux, France, 2025, p. 102.

60- Martin Rousseau, L'impact du trumpisme sur la politique mondiale, Editions Stratégiques, Bruxelles, 2024, p. 120..

61- Julie Morel, Les nouvelles dynamiques du pouvoir aux Etats-Unis, Revue de Géopolitique, Vol. 18, N°. 2, Presses Universitaires de Genève, Suisse, 2024, p. 90.

62- Antoine Blanchard, Populisme et résilience démocratique, Presses de Sciences Po, Paris, 2024, p. 78.

٦٣- محمد العلي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه اليمن: تحولات واستراتيجيات، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٦، مركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٥، ص. ٣٣ .

٦٤- " دونالد ترمب يعلن بدء حرب حاسمة على الحوثيين ويتوعدهم: حان وقتكم " ، برقان برس، اليمن، ١٥ مارس ٢٠٢٥، متاح على الرابط التالي:

https://barran.press/news/topic/8393

٦٥- خالد عبد الرحمن، التحالفات العسكرية وتأثيرها على ممرات التجارة الدولية، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد ١٢، المعهد العربي للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٢٥، ص. ٢٢ .

66- Deirdre Bardolf, "Trump orders ‘powerful’ attack on Iranian-backed Houthi rebels in Yemen", New York Post, March 15, 2025, available at: https://nypost.com/2025/03/15/us-news/trump-orders-powerful-attack-on-houthi-rebels-in-yemen

٦٧- سمير حسن، الاقتصاد العالمي في ظل الأزمات الإقليمية، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، العدد ٨، جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٥، ص. ٩١ .

٦٨- ليلى محمود، السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية: من كلينتون إلى ترامب، دار اليازوري، عمان، ٢٠٢٥، ص. ٧٦ .

٦٩- فاطمة السعيد، القانون الدولي والجرائم الحربية في النزاعات المسلحة، دار الفكر، دمشق، ٢٠٢٤، ص. ٣٨ .

٧٠- محمود حجازي، الإعلام الدولي وتغطية النزاعات في فلسطين، مجلة الإعلام السياسي، العدد ٥، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٢٥، ص. ٨٩ .

71-John Peterson, "Saudi Mediation in the Russia-Ukraine Conflict", Foreign Policy Review, Vol. 9, N°. 1, Cambridge University Press, UK, 2025, p. 45

72- Michael Brown, "Energy Diplomacy and Saudi Strategic Interests", Middle East Studies Quarterly, Vol. 11, N°. 2, Oxford University Press, UK, 2025, p. 78.

73- William White, "Saudi Arabia's Expanding Role in Middle Eastern Diplomacy", International Relations Journal, Vol. 13, N°. 1, Springer, USA, 2025, p. 38.

74- Michael Brown, "Economic Diplomacy and Saudi Influence in the Levant", Middle East Studies Quarterly, Vol. 11, N°. 2, Oxford University Press, UK, 2025, p. 85.

75- Rachel Adams, "Regional Stability and Saudi Strategic Influence", Middle Eastern Politics Journal, Vol. 11, N°. 2, Harvard University Press, USA, 2025, p. 88.

٧٦- محمد العتيبي، السياسة الأمريكية تجاه إيران في عهد ترامب: تحليل استراتيجي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠٢٥، ص. ١٣٤ .

77- Li Cheng, China and International Politics: Challenges of Multilateral Diplomacy, Chinese Academy Press, Beijing, China, 2025, p. 210.

٧٨- أحمد السعدي، إيران والملف النووي: بين الضغوط الدولية والمفاوضات المتعثرة، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٢٥، ص. ٩٨ .

٧٩- " ترامب يعلن عن محادثات مباشرة مع إيران و " خيبة أمل " في إسرائيل " ، الجزيرة نت، ٨/ ٤/ ٢٠٢٥، متاح على الرابط التالي:

https://www.aljazeera.net/news/2025/4/8/

80- Hans Müller, "Les conséquences de la levée des sanctions contre la Russie", Revue des Affaires Européennes, Vol. 36, Maison d'édition européenne, Belgique, 2025, p. 84.

81- Kaja Kallas, "Les défis diplomatiques de l'Europe face à la politique américaine", Revue des Affaires Européennes, Vol. 32, Maison d'édition européenne, Belgique, 2025, p. 73.

82- Emily Taylor, "Les tensions économiques entre l'UE et les Etats-Unis", International Security Review, Vol. 33, Australian Strategic Policy Institute, Australia, 2025, p. 63.

83- Jean Dupont, "L'autonomie stratégique européenne: Mythe ou réalité?", Revue de Politique Internationale, N°. 54, Maison d'édition internationale, France, 2025, p. 76.

84- Hans Müller, "L'Europe face aux défis sécuritaires sans les Etats-Unis", Revue de Défense Européenne, Vol. 19, Maison d'édition allemande, Allemagne, 2025, p. 51.

85- Emily Taylor, "Les implications économiques de l'augmentation des budgets de défense en Europe", International Security Review, Vol. 33, Australian Strategic Policy Institute, Australie, 2025, p. 83.

86- Sergiy Koval, "Les alliances militaires en mutation", Kyiv Strategic Studies Journal, Vol. 12, Ukrainian Defense Institute, Ukraine, 2025, p. 71

87- Thomas Schmidt, "La coopération militaire franco-allemande face aux défis de l'OTAN", Revue de Sécurité et Défense, Vol. 19, German Security Institute, Germany, 2025, p. 47.

88- Jean Dupont, "La visite de Macron à Washington: enjeux et implications", Revue de Géopolitique Européenne, N°. 32, Maison d'édition internationale, France, 2025, p. 45.

89- Emily Taylor, "Les tensions entre Washington et Bruxelles: vers une crise durable?", International Affairs Review, Vol. 30, Australian Strategic Policy Institute, Australie, 2025, p. 58.

90- Carlos Lopez, "Sanctions contre la Russie: quel impact pour l'Europe?", European Economic Journal, N°. 28, EU Economic Research Institute, Belgique, 2025, p. 85.

91- Thomas Schmidt, "Les élections allemandes et la montée du conservatisme", Revue de Politique Européenne, Vol. 40, Maison d'édition européenne, Belgique, 2025, p. 58.

92- Mark Johnson, "L'impact des nouvelles politiques allemandes sur l'Union européenne", European Policy Journal, Vol. 34, EU Economic Research Institute, Belgique, 2025, p. 72.

93- Jean Dupont, "Les alliances politiques en Europe et le rôle de l'Allemagne", Revue de Géopolitique Européenne, N°. 31, Maison d'édition internationale, France, 2025, p. 86.

94- Carlos Lopez, "L'indépendance stratégique de l'Europe face aux Etats-Unis", European Geopolitical Review, N°. 28, Madrid Institute of International Studies, Espagne, 2025, p. 95

95- Alexei Petrov, "Les tensions économiques en Europe et le rôle de l'Allemagne", Moscow Strategic Journal, N°. 30, Russian Academy of International Studies, Russie, 2025, p. 103.

96- Pierre Leclerc, "Vers une Europe défensive indépendante: les défis géopolitiques contemporains", Revue Internationale de Géopolitique, N°. 29, Maison d'édition européenne, France, 2025, p.40.

97- Michel Sommers, "L'auto-suffisance militaire en Europe: une nécessité pour l'avenir", Journal of European Security Studies, Vol. 21, European Institute for International Relations, Allemagne, 2025, p. 55.

98- Luc Delacroix, "Les industries de défense européennes: défis et opportunités", Economic Review of European Affairs, N°. 10, European Economic Institute, France, 2025, p. 72.

99- Gérard Lemoine, "Le rôle de l'Europe dans le nouvel ordre mondial : indépendance et coopération", Global Security Review, N°. 35, World Press, Royaume-Uni, 2025, p. 84.

100- William White, "Europe's Sky Shield: Challenges and Strategic Implications", European Defense Journal, Vol. 10, N°. 2, Springer, Germany, 2025, p. 45

101- Rachel Adams, "Nuclear Debate in Germany and France's Extended Deterrence", Security Studies Quarterly, Vol. 8, N°. 3, Harvard University Press, USA, 2025, p. 67.

102- John Peterson, "Paris Security Summit: A New Path for European Defense", Foreign Policy Review, Vol. 9, N°. 1, Cambridge University Press, UK, 2025, p. 52.

103- Kevin Roberts, "European Military Spending and Defense Industry Growth", Economic Diplomacy Review, Vol. 6, N°. 2, University of Chicago Press, USA, 2025, p. 78.

104- Ahmed Al-Farsi, "Russia's Strategic Response to European Defense Initiatives", Arab Affairs Journal, Vol. 7, N°. 1, American University in Cairo Press, Egypt, 2025, p. 54.

105- William White, "The Future of NATO Amid European Defense Autonomy", International Relations Journal, Vol. 13, N°. 1, Springer, USA, 2025, p. 88.

106- Emily Taylor, "La course aux métaux rares: l'Europe, la Chine et les Etats-Unis", op.cit, p. 85.

107- Hans Müller, "Les enjeux économiques derrière les tensions américano-ukrainiennes", Revue de Défense Européenne, Vol. 19, Maison d'édition allemande, Allemagne, 2025, p. 61.

108- Emily Taylor, "La course aux métaux rares: l'Europe, la Chine et les Etats-Unis", op.cit, p. 85

109- Hans Müller, "Les enjeux économiques derrière les tensions américano-ukrainiennes", op.cit, p. 61.